# التعديات على الأراضى الزراعية وانعكاساتها على الأمن الغذائى فى مصر

**على عبد المحسن على عبد السيد**

***معهد بحوث الاقتصاد الزراعى – مركز البحوث الزراعية – دقى – جيزة***

## المستخلص

تتمثل مشكلة البحث فى استمرار ظاهرة التعدى على الاراضى الزراعية على الرغم من وجود التشريعات الزراعية التى تجرم ذلك . واستهدف البحث تقييم اثر التعدى على الأراضى الزراعية على الامن الغذائى فى مصر واقتراح الاساليب التى من شأنها الحد من التعد ى على الأراضى الزراعية لزيادة الانتاج الزراعى على المستوى القومى ، ومن ثم رفع معدلات الاكتفاء الذاتى من السلع الزراعية وتخفيض العجز فى الميزان التجارى الزراعى ، والحد من تفاقم مشكلة البطالة بين الريفيين . واستخدم البحث اسلوب التحليل الوصفى لتحقيق هدف البحث .

وأوضحت نتائج البحث ان جملة مساحة الاراضى الزراعية التى تم التعدى عليها بالبناء خلال الفترة (1983 – 31 /3 /2008 ) قد بلغت حوالى 134 الف فدان ، و بلغت جملة الفاقد النوعى فى الاراضى الزراعية نتيجة تدهور انتاجيتها نحو 658.7 الف فدان .

كما أوضحت النتائج ان اهم اسباب التعدى على الاراضى الزراعية بالبناء فى مصر تتمثل فى كل من زيادة عدد الأسر الريفية ، وضعف غرامة مخالفة البناء على الاراضى الزراعية ، والاستثناءات من حظر البناء على الاراضى الزراعية ، ووجود نسبة كبيرة من الاراضى الزراعية المصرية ضمن الفئات الانتاجية المنخفضة مما يشجع ملاكها على تحويلها الى انشطة غير زراعية ، والسماح بتوصيل المرافق الى المبانى المخالفة على الاراضى الزراعية ، ومحدودية انتشار ظاهرة تأجير المبانى السكنية فى المناطق الريفية .

وأوضحت النتائج ان اهم الأثار المترتبة على التعدى الكمى على الاراضى الزراعية فى مصر قد تمثلت فى خسارة صافى الدخل الزراعى حوالى 1.76 مليار جنيها كمتوسط سنوى للفترة (2007 – 2009 ) فى الدورة الزراعية البصل فى العروة الشتوى يعقبه الطماطم فى العروة الصيفى ، بالاضافة الى خسارة فى الانتاج من المحاصيل الزراعية بلغت حوالى 362 الف طن من محصول القمح و 461 الف طن من محصول الذرة الشامية وذلك فى حالة زراعة القمح فى العروة الشتوى يعقبه ذرة شامية فى العروة الصيفى مما أثر على مساهمة الانتاج المحلى فى الأمن الغذائى المصرى ، بالاضافة الى نحو 335 مليون جنيها تكاليف استصلاح اراضى زراعية جديدة لتعويض التعدى الكمى على الاراضى الزراعية القديمة .

وقد أوصى البحث بزيادة الحد الادنى لغرامات البناء على الاراضى الزراعية لتكون رادعة واكثر فعالية فى الحد من التعدى على الاراضى الزراعية ، وعدم السماح بتوصيل المرافق للمبانى التى تم اقامتها بالتعدى على الاراضى الزراعية ، و التوسع في استصلاح الأراضي الزراعية فى ضوء الموارد المائية الحالية ومشروعات تطوير الرى ، والاستمرار فى مشروعات تحسين وصيانة الاراضى الزراعية للحد من التدهور النوعى فى الاراضى الزراعية وتحقيق درجة اعلى فى الاعتماد على الانتاج المحلى لتحقيق الامن الغذائى فى مصر .

## مقدمة

تستهدف إستراتيجية التنمية الزراعية فى مصر حتى عام 2030 زيادة معدلات الاعتماد على الذات في توفير سلع الغذاء الإستراتيجية من نحو 54.4 % للقمح ، 53.2 % للذرة الشامية عام 2007الى نحو 80.8 % للقمح ، 91.9 % للذرة الشامية عام 2030 ، فى الوقت الذى تعاني فيه الأراضي الزراعية والتى تعد احد اهم الموارد الاقتصادية الزراعية فى توفير الغذاء من مشكلتين رئيسيتين تتمثل المشكلة الاولى فى التعدي المستمرعلي الرقعة الزراعية وتحويلها من الاستخدام الزراعي إلي استخدامات أخري غير زراعية حيث بلغت جملة مساحة الاراضى الزراعية التى تم التعدى عليها بالبناء خلال الفترة (1983 – 2008 ) حوالى 134 الف فدان بالاضافة الى التعدى على نحو 4200 فدان اثناء ثورة 25 يناير 2011 ، و تتمثل المشكلة الثانية فى التدهور المستمر لمعدلات خصوبة التربة الزراعية في العديد من الأراضى الزراعية حيث انخفضت مساحة الاراضى الزراعية ذات الفئة الانتاجية الاولى الى حوالى 978 الف فدان كمتوسط سنوى للفترة (2001 – 2005 ) مقابل نحو 3 مليون فدان كمتوسط للفترة ( 1996 – 2000 )، مما سيؤثرعلى الامن الغذائى فى مصر ، والناتج المحلى الزراعى ، وتفاقم مشكلة البطالة فى الريف .

## مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث فى استمرار ظاهرة التعدى على الاراضى الزراعية بالبناء على الرغم من وجود التشريعات الزراعية التى تجرمها مما أدى الى التناقص المستمر لمتوسط نصيب الفرد من الاراضى الزراعية فى مصر ، و استمرار تدهورانتاجية الاراضى الزراعية ، مما يؤثرعلى معدلات الاعتماد على الذات في توفير سلع الغذاء الإستراتيجية لتحقيق الامن الغذائى المصرى ، وانخفاض الناتج المحلى الزراعى ، وتفاقم مشكلة البطالة فى المناطق الريفية .

## هدف البحث

يهدف هذا البحث الي تقييم اثر التعديات على الأراضى الزراعية على الامن الغذائى فى مصر، واقتراح الاساليب التى من شأنها الحد من التعدى على الأراضى الزراعية فى مصر لزيادة الانتاج الزراعى على المستوى القومى ، ومن ثم رفع معدلات الاكتفاء الذاتى من السلع الزراعية وتخفيض العجز فى الميزان التجارى الزراعى ، والحد من تفاقم مشكلة البطالة بين الريفيين ، وسوف يتم تحقيق الهدف الرئيسى للبحث من خلال الوسائل التالية :

– التعرف على التعدى الكمى والتدهورالنوعى فى الاراضى الزراعية فى مصر.

– دراسة اسباب التعدى على الاراضى الزراعية فى مصر.

– دراسة الأثار المترتبة على التعدى الكمى على الاراضى الزراعية على أهم المتغيرات فى القطاع الزراعى فى مصر وخاصة الامن الغذائى المصرى .

– التعرف على دور الظهير الصحراوى فى الحد من التعدى على الاراضى الزراعية لتحقيق درجة أعلى من الاعتماد على الذات فى توفير الامن الغذائى المصرى .

## الطريقة البحثية ومصادر البيانات

استخدم هذا البحث أسلوب التحليل الوصفي ، واعتمد البحث على البيانات الثانوية والتى تصدرها كل من وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى، والجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، بالاضافة الى البحوث ذات العلاقة بموضوع البحث والتى امكن الاطلاع عليها .

**مناقشة النتائج**

## اولا : التعدى الكمى والتدهور النوعى فى الاراضى الزراعية فى مصر

يتناول هذا الجزء من البحث التعدى على الاراضى من حيث اشكال التعدى على الاراضى الزراعية بالبناء فى مصر، وتوزيعها الجغرافى وكذا التدهور النوعى فى هذه الاراضى ، كما يتناول تقدير متوسط نصيب الفرد من الاراضى الزراعية و تطور وضع تشريعات مواجهة مخالفات التعدى على الاراضى الزراعية ، وفيما يلى عرضا لذلك:

**أ – أشكال التعدى على الاراضى الزراعية بالبناء فى مصر**

يستثنى قانون الزراعة رقم 166 لسنة 1983م من حظر البناء على الاراضى الزراعية مشروعات النفع العام ، والمساكن الخاصة بشرط استقرار الحيازة لمدة 3 سنوات وعدم وجود مسكن خاص للمالك وزوجته واولاده القصر على مستوى المحافظة ، ومشروعات الانتاج الحيوانى والمشروعات التى تخدم الانتاج الزراعى . وقد بلغت جملة مساحة الاراضى الزراعية التى تم التعدى عليها بالبناء وتم تحرير محاضر مخالفة لها منذ (اضافة باب ثالث الى قانون الزراعة بخصوص عدم المساس بالرقعة الزراعية والمحافظة على خصوبتها) عام 1983 وحتى 31 /3 /2008 حوالى 134 الف فدان بمتوسط سنوى 5.16 الف فدان ، منها نحو 18.9 الف فدان تمثل 14.1 % مشروعات النفع العام ، وحوالى 27.7 الف فدان تمثل 20.7 % مساكن خاصة ومشروعات انتاج حيوانى ، فى حين بلغت مساحة الاراضى الزراعية التى تم البناء عليها بالمخالفة حوالى 87.5 الف فدان تمثل 65.2 % ، جدول رقم (1) . بينما أشارت دراسة للهيئة العامة للتخطيط العمرانى الى ان هناك تفاوتا كبيرا فى تقديرالفاقد السنوى فى الاراضى الزراعية فى مصر خلال الفترة 1952 – 2004 (يتراوح مابين 17.8 – 60 الف فدان ) وفقا للمصادر المختلفة ، وقد قامت الهيئة العامة للتخطيط العمرانى بتقدير متوسط الفاقد السنوى فى الاراضى الزراعية 1985 – 2005 بنحو 12.4 الف فدان (على اسس موضوعية عن طريق تقديرالزيادة السكانية خلال الفترة 1985 – 2005 ومعدل استخدام كل الف نسمة من هذه الزيادة للاراضى فى التوسع العمرانى فى كل من الريف والحضر) وهو مايميل اليه هذا البحث. جدول رقم (2) .

جدول رقم 1. أشكال التعدى على الاراضى الزراعية بالبناء فى مصر خلال الفترة (1983-2008/3/31)

| البيان | الف فدان | % من الجملة |
|---|---|---|
| مشروعات النفع العام | 18.9 | 14.1 |
| مساكن خاصة ومشروعات انتاج حيوانى | 27.7 | 20.7 |
| تعديات البناء بالمخالفة | 87.5 | 65.2 |
| الجملة | 134.1 | 100.0 |

**المصدر : وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي ، الإدارة المركزية لحماية الأراضي ، إدارة الإحصاء ، بيانات غير منشورة .**

جدول رقم 2. المتوسط السنوى للتعديات على الأراضى الزراعية فى مصر وفقا للمصادر المختلفة خلال الفترة ( 1952 – 2005 )

| الفترة | المتوسط السنوى للمساحة المتعدى عليها ( الف فدان ) | المصدر |
|---|---|---|
| 1952 - 1984 | 17.8 | المجالس القومية المتخصصة |
| 1952 - 1996 | 30 - 60 | الهيئة العامة للتخطيط العمرانى |
| 1961 - 1982 | 45 | ( الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ) |
| 1982 - 2002 | 50 | المجالس القومية المتخصصة |
| 1983 - 2004 | 57.1 | وزارة الزراعة واستصلاح الاراضى |
| 1985 - 2005 | 12.4 | الهيئة العامة للتخطيط العمرانى |

المصدر : الهيئة العامة للتخطيط العمرانى ، قطاع البحوث والدراسات والتخطيط العمرانى ، تأكل الاراضى الزراعية من منظور التخطيط العمرانى فى مصر ، يناير 2007 .

**ب – التوزيع الجغرافى لمساحات التعدى على الاراضى الزراعية فى مصر**

نظرا لاستمرار ظاهرة التعدى على الاراضى الزراعية فقد تم صدور امر نائب الحاكم العسكرى الخاص بالحفاظ على الاراضى الزراعية عام 1996 ، واصبحت البيانات الخاصة بالتعديات على الاراضى الزراعية على مستوى المحافظات تصدروفقا لذلك التاريخ ، وتعتبر محافظة القاهرة أكثر المحافظات تعديا على الاراضى الزراعية بالبناء حيث بلغت مساحة الاراضى الزراعية المتعدى عليها بالبناء بها نحو 4116 فدان تمثل حوالى 16.5 %من اجمالى مساحة الاراضى الزراعية المتعدى

عليها بالبناء على مستوى الجمهورية والبالغة نحو 24948 فدان وذلك منذ صدور امر نائب الحاكم العسكرى الخاص بالحفاظ على الاراضى الزراعية عام 1996 وحتى 31 /3/ 2008 ، وتاتى محافظة القليوبية فى المرتبة الثانية بمساحة 2911 فدان تمثل 11.7 % ، وتحتل محافظة الجيزة المرتبة الثالثة بمساحة 2839 فدان تمثل 11.4 %، وتأتى محافظة الاسكندرية فى المرتبة الرابعة بمساحة 2176 فدان تمثل 8.7 % ، وتأتى محافظة الدقهلية فى المرتبة الخامسة بمساحة 1967 فدان تمثل 7.9 % ، تليها محافظات كل من اسيوط ، سوهاج ، قنا ، المنيا ، دمياط ، كفر الشيخ ، البحيرة ، المنوفية ، الفيوم ، الاقصر، الشرقية ، بنى سويف ، الاسماعيلية ، اسوان ، السويس ، مطروح ، بورسعيد ، الوادى الجديد على الترتيب. جدول رقم (3).

**ج – التدهور النوعى فى الأراضى الزراعية فى مصر**

نتيجة للتنمية الزراعية الرأسيه فقد حدث اسراف في إستخدام الاسمدة الكيماوية والمبيدات و مياه الرى مما ادي لتعرض الاراضى الزراعية الى الكثير من عوامل التدهور (زيادة القلوية والملوحة – ارتفاع مستوى الماء الارضى – اختلاف طبوغرافية سطح الارض ووجود طبقات صماء داخل القطاع الارضى واندماج التربة ) الامر الذى انعكس على انخفاض مساحة اراضى الفئة الانتاجية الاولى ذات الانتاجية المرتفعة على مستوى الجمهورية من حوالى 3 مليون فدان كمتوسط سنوى للفترة (1996 – 2000) الى حوالى978.4 الف فدان كمتوسط سنوى للفترة (2001 – 2005) ، وزيادة مساحة الاراضى ذات الفئة الانتاجية الثانية والثالثة والرابعة وهى اراضى منخفضة الانتاجية مقارنة بالاراضى ذات الفئة الانتاجية الاولى مما يعد فقدا نوعيا فى الاراضى الزراعية ، ويمكن تحويل التدهور النوعى فى الاراضى الزراعية الى صورة كمية وذلك من خلال نسبة الجدارة الانتاجية للفئات الانتاجية المختلفة الى الفئة الانتاجية الاولى حيث ان الانخفاض الذى حدث فى مساحة الاراضى ذات الفئة الانتاجية الاولى قابله زيادة فى مساحات الاراضى الزراعية التى تقع فى الفئات الانتاجية الثانية والثالثة والرابعة ، ويقدر الفاقد بنحو 17.4 % من الفدان فى حالة تحول فدان من الاراضى ذات الفئة الانتاجية الاولى الى الاراضى ذات الفئة الانتاجية الثانية ، وبنحو 34.7 % من الفدان فى حالة تحول فدان من الاراضى ذات الفئة الانتاجية الاولى الى الاراضى ذات الفئة الانتاجية الثالثة ، وبنحو 52.1 % من الفدان فى حالة تحول فدان من الاراضى ذات الفئة الانتاجية الاولى الى الاراضى ذات الفئة الانتاجية الرابعة ، وبنحو 69.6 % من الفدان فى حالة تحول فدان من الاراضى ذات الفئة الانتاجية الاولى الى الاراضى ذات الفئة الانتاجية الخامسة ، وعلى ذلك فقد بلغت جملة الفاقد النوعى فى الاراضى الزراعية نتيجة تدهور انتاجيتها نحو 658.7 الف فدان ، وذلك للفترة (2001 – 2005 ) مقارنة بالفترة ( 1996 – 2000 ) ، جدول رقم (4).

جدول رقم 3. التوزيع الجغرافى لمساحات التعدى على الاراضى الزراعية خلال الفترة (1996 – 31 /3/ 2008)

| المحافظات | المساحات الاراضى الزراعية المتعدى عليها (فدان) | % من اجمالى الجمهورية | الترتيب |
|---|---|---|---|
| الاسكندرية | 2176 | 8.7 | 4 |
| البحيرة | 546 | 2.2 | 12 |
| الغربية | 115 | 0.5 | 17 |
| كفر الشيخ | 796 | 3.2 | 11 |
| الدقهلية | 1967 | 7.9 | 5 |
| دمياط | 1323 | 5.3 | 10 |
| الشرقية | 183 | 0.7 | 16 |
| الاسماعيلية | 141 | 0.6 | 18 |
| بورسعيد | 9 | 0.0 | 22 |
| السويس | 18 | 0.1 | 20 |
| المنوفية | 348 | 1.4 | 13 |
| القليوبية | 2911 | 11.7 | 2 |
| القاهرة | 4116 | 16.5 | 1 |
| الجيزة | 2839 | 11.4 | 3 |
| بنى سويف | 155 | 0.6 | 17 |
| الفيوم | 276 | 1.1 | 14 |
| المنيا | 1416 | 5.7 | 9 |
| اسيوط | 1842 | 7.4 | 6 |
| سوهاج | 1804 | 7.2 | 7 |
| قنا | 1705 | 6.8 | 8 |
| اسوان | 49 | 0.2 | 19 |
| الاقصر | 197 | 0.8 | 15 |
| الوادى الجديد | 2 | 0.0 | 23 |
| مطروح | 14 | 0.1 | 21 |
| اجمالى الجمهورية | 24948 | 100.0 | |

المصدر : وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي ، الإدارة المركزية لحماية الأراضي ، إدارة الإحصاء ، بيانات غير منشورة .

**د – تطور نصيب الفرد من الاراضى الزراعية فى مصر**

بدراسة تطور متوسط نصيب الفرد من الاراضى الزراعية فى مصر منذ صدور قانون الزراعة رقم 166 لسنة 1983 وحتى عام 2010 فقد لوحظ ان نصيب الفرد من الاراضى الزراعية فى مصر قد أخذ اتجاها عاما متناقصا خلال فترة الدراسة (1983–2010) وبلغت حدها الادنى 0.111 فدان / نسمة ( 2.67 قيراط / نسمة ) عام 2008 ، و حدها الاقصى نحو 0.133 فدان / نسمة (3.26 قيراط / نسمة ) عام 1995 جدول رقم (1) بالملحق ، وقد بلغ مقدار التناقص السنوي نحو 0.00065 فدان / نسمة (0.017 قيراط / نسمة ) تمثل0.52 % من متوسط نصيب الفرد من الاراضى الزراعية فى مصر خلال فترة الدراسة والمقدر بنحو 0.124 فدان / نسمة (2.98 قيراط / نسمة ) ، وقد ثبتت معنوية هذا التناقص عند مستوى معنوية 0.01 ، وقد بلغت قيمة معامل التحديد 0.57 اى ان 57 % من التغيرفى متوسط نصيب الفرد من الاراضى الزراعية فى مصر يرجع الى العوامل التى يشرحها متغيرالزمن ، جدول رقم ( 2) . و تعتبر زيادة عدد السكان من أهم العوامل المؤدية الى انخفاض متوسط نصيب الفرد من الاراضى الزراعية فى مصر حيث ارتفع عدد السكان من 44.02 مليون نسمة عام 1983 الى حوالى 78.5 مليون نسمة عام 2010 بزيادة سنوية 1.26 مليون نسمة تعادل حوالى 2.09 % سنويا بينما تزايدت المساحة المزروعة من نحو 5.84 مليون فدان عام 1983 الى حوالى 8.80 مليون فدان عام 2010 بزيادة سنوية 114 الف فدان تعادل حوالى1.54 %سنويا ، جدول رقم (5).

جدول رقم 4. الفاقد النوعى فى الاراضى الزراعية فى مصر خلال الفترة (1996 – 2005 )

| الفئة | 1996 – 2000 | 2001 – 2005 | التغير | المدى للفئة | مركز الفئة | نسبة الفئات الى الفئة الأولى | نسبة الفاقد النوعى للفئة الاولى | حجم الفاقد النوعى |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | الف فدان | الف فدان | الف فدان | | | | | الف فدان |
| الفئة الاولى | 3004 | 978.4 | 2025.6 – | 4.21–5 | 4.605 | 100 | 17.4 | |
| الفئة الثانية | 2626 | 3257.3 | 631.3 | 3.41–402 | 3.805 | 82.6 | 34.7 | 109.7 |
| الفئة الثالثة | 1252 | 2122.8 | 870.8 | 2.61–3.4 | 3.005 | 65.3 | 5201 | 302.6 |
| الفئة الرابعة | 215 | 815.9 | 600.9 | 1.81–2.6 | 2.2005 | 47.9 | 69.6 | 313.2 |
| الفئة الخامسة | 707 | 611.1 | 95.9 – | 1–1.8 | 1.4 | 30.4 | | 66.7– |
| الجملة | **7804** | **7758.5** | | | | | | **658.7** |

المصدر جمعت وحسبت من : معهد بحوث الاقتصاد الزراعي ، قسم بحوث اقتصاديات الاراضي ، التصنيف الاقتصادي للاراضي الزراعية ، اعداد مختلفة .

جدول رقم 5. نتائج معادلات الاتجاه الزمنى العام لتطور متوسط نصيب الفرد من الاراضى الزراعية فى مصر خلال الفترة (1983–2010)

| المتغير | المتو | أ^ | ب^ | قيمة ت | ر2 | معدل النمو السنوى % |
|---|---|---|---|---|---|---|

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| عدد السكان (مليون نسمة) | 60.2 | 41. | 1.26 | (73)** | 0. | %2.09 |
| المساحة المزروعة (مليون فدان) | 7.42 | 5.7 | 0.114 | 22.3)** | 0. | %1.54 |
| نصيب الفرد من المساحة المزروعة | 0.12 | 0.1 | 0.000 | -)** | 0. | %0.52- |

** معنوية عند مستوى معنوية 0.01.

المصدر : - جمعت وحسبت من بيانات الجدول رقم (1) بالملحق.

**هـ – تطور تشريعات مواجهة مخالفات التعدى على الاراضى الزراعية فى مصر**

للحد من ظاهرة التعدى على الاراضى الزراعية تم اضافة باب ثالث الى قانون الزراعة رقم 53 لسنة 1966 المعدل بالقانون رقم 116 لسنة 1983 بخصوص عدم المساس بالرقعة الزراعية والمحافظة على خصوبتها ، وذلك حيث اشارت المادة 152 من قانون الزراعة الى حظر اقامة ايه مبانى او منشأت فى الارض الزراعية او اتخاذ اى اجراءات فى شأن تقسيم هذه الاراضى لاقامة مبانى عليها واعتبر الاراضى البور القابلة للزراعة داخل الرقعة الزراعية فى حكم الاراضى الزراعية ، واستثنى من ذلك الحظر الاراضى التى تقيم عليها الحكومة مشروعات ذات نفع عام ، وكذلك الاراضى التى تقام عليها مشروعات تخدم الانتاج الزراعى او الحيوانى ، بالاضافة الى الاراضى الواقعة بزمام القرى التى يقيم عليها المالك مسكنا خاص به او مبنى يخدم أرضه وذلك فى الحدود التى يصدر بها قرار من وزير الزراعة . وحددت المادة 156 من قانون الزراعة عقوبة مخالفة البناء على الاراضى الزراعية او الشروع فيها بالحبس وبغرامة لاتقل عن عشرة الاف جنيها ولاتزيد عن خمسون الف جنيها . ونظرا لاستمرار ظاهرة التعدى على الاراضى الزراعية خلال الفترة 1983 – 1995 ، فقد صدر امر نائب الحاكم العسكرى رقم 1 لسنة 1996 م بتشديد عقوبة البناء على الاراضى الزراعية لتشمل ازالة المبانى المخالفة ، الا انه لاعتبارات سياسية فقد صدر امر رئيس الجمهورية رقم 2 لسنة 2004 بالغاء أمر رئيس مجلس الوزراء نائب الحاكم العسكرى الخاص بحظر تبوير وتجريف الاراضى الزراعية واقامة مبانى او منشأت عليها ، وكذلك قرار وزير الزراعة واستصلاح الاراضى رقم 985 لسنة 2009 الذى اجاز الموافقة على الترخيص بالاحلال والتجديد للمبانى المخالفة لاحكام المادة 152 من قانون الزراعة رقم 116 لسنة 1983 والحاصلة على احكام قضائية نهائية بالبراءة وكذلك الاراضى التى مضى على الحكم فيها بالادانة مدة ثلاث سنوات من تاريخ الحكم بالادانة .

**ثانيا : أسباب التعدى على الاراضى الزراعية بالبناء فى مصر**

تتمثل اهم اسباب التعدى على الاراضى الزراعية بالبناء فى مصر من وجهة نظر البحث الى كل من زيادة عدد السكان وبالتالى زيادة عدد الأسر، وضعف غرامة مخالفة البناء على الاراضى الزراعية ، والاستثناءات من حظر البناء على الاراضى الزراعية ، ووجود نسبة كبيرة من الاراضى الزراعية المصرية ضمن الفئات الانتاجية المنخفضة مما يشجع ملاكها على تحويلها الى انشطة غير زراعية ، والسماح بتوصيل المرافق الى المبانى المخالفة على الاراضى الزراعية ، ومحدودية انتشار ظاهرة تأجير المبانى السكنية فى المناطق الريفية ، وفيما يلى عرضا لذلك .

**أ- زيادة عدد الأسر الريفية**

من الملاحظ انه نتيجة لزيادة عدد السكان فقد تزايد عدد الأسرالريفية فى مصر من نحو 5.570 مليون أسرة وفقا لتعداد السكان عام 1986 الى 9.444 مليون أسرة وفقا لتعداد السكان عام 2006 بزيادة 3.874 مليون أسرة تعادل 69.6 % مقارنة بتعداد 1986 . مما يؤدى الى زيادة التعدى على الاراضى الزراعية بالبناء لتوفير مساكن لهذه الأسر.

**ب – ضعف غرامة مخالفة البناء على الاراضى الزراعية**

تتراوح غرامة مخالفة البناء على الاراضى الزراعية مابين 10 الاف جنيها كحد ادنى و50 الف جنيها كحد اقصى وهذه الغرامة قد تم تقديرها منذ عام 1983 فى الوقت الذى كان فيه ايجار الفدان لمحصول القمح باعتباره اهم المحاصيل الرئيسية حوالى46.7 جنيها اى ان الحد الادنى لغرامة مخالفة البناء كان يعادل حوالى 214 مثل القيمة الايجارية لفدان القمح عام 1983 فى حين اصبح ايجار الفدان لمحصول القمح نحو 1550 جنيها عام 2010 وبذلك فان الحد الادنى لغرامة مخالفة البناء على الاراضى الزراعية لايمثل سوى نحو 6.5 مثل القيمة الايجارية لفدان القمح ، مما يشجع راغبى السكن من ابناء الريف فى البناء على الاراضى الزراعية ودفع الغرامة .

**ج – الاستثناءات من حظر البناء على الاراضى الزراعية التى يجيزها قانون الزراعة رقم 116لسنة1983**

يجيز قانون الزراعة رقم 116 لسنة 1983 الترخيص بالبناء كمسكن خاص للحائز لمساحة خمسة فدان فأكثر على مساحة 100 م كحد ادنى و 250 م كحد اقصى على ألا يوجد سكن خاص للمالك وزوجته وأولاده القصر فى دائرة المحافظة . وتشير بيانات الجدول رقم (6) ان ذلك القانون يسمح بالبناء على مساحة حوالى 21 الف فدان كمسكن خاص اذا رغب المالك فى ذلك. بالاضافة الاستثناءات لمشروعات النفع العام ، والمشروعات التى تخدم الانتاج الزراعى .

جدول رقم 6. مساحة الاراضى الزراعية التى يجوز البناء عليها سكن خاص وفقا لقانون الزراعة

| الفئات الحيازية | الف حيازة | الحد الادنى المسموح به بالبناء للحيازة ( م 2) | الحد الاقصى المسموح به بالبناء للحيازة ( م 2) | الحد الادنى المسموح به بالبناء لجملة الفئة الحيازية (فدان) | الحد الاقصى المسموح به بالبناء لجملة الفئة الحيازية (فدان) |
|---|---|---|---|---|---|
| 5 – | 234 | 100 | 250 | 5581 | 13952 |
| 10 – | 81.6 | 100 | 250 | 1943 | 4857.1 |
| 20 فأكثر | 42 | 100 | 250 | 1000 | 2500 |
| الجملة | 358 | 100 | 250 | 8524 | 21310 |

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى ، قطاع الشئون الاقتصادية ، نتائج التعداد الزراعى لعام 2000 م .

**د – وجود أكثر من سدس الاراضى الزراعية المصرية ضمن الفئات الانتاجية المنخفضة يشجع ملاكها على تحويلها الى انشطة غير زراعية:**

يقع حوالى 1.4 مليون فدان تمثل نحو 18.5 % من الاراضى الزراعية على مستوى الجمهورية ضمن اراضى الفئات الانتاجية الرابعة والخامسة ذات الانتاجية المنخفضة مما يشجع اصحابها على تحويلها الى انشطة غير زراعية ، جدول رقم (7) .

جدول رقم 7 . تصنيف الموارد الارضية الزراعية على مستوى الجمهورية خلال الفترة ( 2001 – 2005 )

| الفئات | (الف فدان) | % من الجملة |
|---|---|---|
| **الفئة الانتاجية الاولي** | **978.4** | **12.56** |
| **الفئة الانتاجية الثانية** | **3257.3** | **41.84** |
| **الفئة الانتاجية الثالثة** | **2122.8** | **27.27** |
| **الفئة الانتاجية الرابعة** | **815.9** | **10.48** |
| **الفئة الانتاجية الخامسة** | **611.1** | **7.85** |
| **الجمـلـــــة** | **7785.5** | **100** |

**المصدر جمعت وحسبت من : معهد بحوث الاقتصاد الزراعي ، قسم بحوث اقتصاديات الاراضي ، التصنيف الاقتصادي للاراضي الزراعية ، 2008 .**

**هـ- السماح بتوصيل المرافق الى المبانى المخالفة على الاراضى الزراعية**

أدى السماح بتوصيل المرافق ( كهرباء – مياه ) للمبانى المخالفة على الاراضى الزراعية لاعتبارات سياسية ( انتخابات الرئاسة – الانتخابات التشريعية ) الى استمرار ظاهرة التعدى بالبناء على الاراضى الزراعية .

**و- محدودية انتشار ظاهرة تأجير المبانى السكنية فى المناطق الريفية**

من الملاحظ وجود العديد من المبانى السكنية غير مشغولة بالسكن فى المناطق الريفية ، حيث تشير بيانات الجدول رقم (8)، الى وجود أكثر من مليون مسكن غير مشغول فى المناطق الريفية تمثل أكثر من 13 % من اجمالى عدد المساكن فى المناطق الريفية والبالغة 7.6 مليون مسكن ، وتمثل نحو 71.4% من المساكن الغير مشغولة على مستوى الجمهورية والبالغة نحو 1.4 مليون مسكن غير مشغول عام 2006. حيث يفضل ملاك هذه المبانى غلقها وعدم تأجيرها خوفا من استيلاء المستأجر عليها . بالاضافة الى رغبة الريفيين فى الاقامة فى سكن مستقل مما يدفع راغبى السكن من ابناء الريف فى بالبناء على الاراضى الزراعية .

جدول رقم 8. توزيع المبانى الريفية وفقا للاستخدامات المختلفة على مستوى الجمهورية تعداد عام 2006

| البيان | حضر (بالالف ) | % من الاجمالى | % من جملة الجمهورية | ريف (بالالف) | % من الاجمالى | % من جملة الجمهورية | جملة (بالالف) |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **السكن** | **2485.8** | **74.1** | **28.9** | **6121.1** | **28.9** | **71.1** | **86.7** |
| **العمل** | **189** | **5.6** | **39.4** | **290.9** | **39.4** | **60.6** | **479.9** |
| **السكن والعمل** | **254.2** | **7.6** | **58.3** | **181.7** | **58.3** | **41.7** | **436** |
| **غير مشغول** | **401.6** | **12.0** | **28.6** | **1004.9** | **28.6** | **71.4** | **1406.5** |
| **أخرى** | **25.1** | **0.7** | **37.0** | **42.8** | **37.0** | **63.0** | **67.9** |
| **الاجمالى** | **3355.8** | **100.0** | **30.5** | **7641.4** | **30.5** | **69.5** | **10997.3** |

**المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، كتاب الاحصاء السنوى ، 2009 .**

وتجدر الاشارة الى ان هناك العديد من الاسباب التى تؤدى الى التعديات على الأراضى الزراعية من وجهة نظر الزراع والتى تتمثل فى التأخر فى إعلان كردون المبانى للقرى وخصوصا القرى القريبة من المدينة وعدم مراعاة تعداد السكان لكل قرية عند وضع الكردونات ، السماح بإرتفاع المبانى فى الريف مرة ونصف عرض الشارع فقط وذلك غير مرضى للريفين وخاصة فى الشوارع الضيقة مما يشجع الريفين على التعدى على الاراضى الزراعية لتلبية احتياجات الأبناء من المساكن ، عدم تخصيص نسبة لسكان القرى من المساكن التى تقام فى المدن .

كما ان هناك العديد من اسباب التعدى على الاراضى الزراعية من وجهة نظر الجهاز الادارى بوزارة الزراعة واستصلاح الاراضى والتى تتمثل فى تدنى رواتب المسؤلين بالجمعيات الزراعية مما يجعل بعضهم من ذوى النفوس الضعيفة كأداة للتحريض على التعدى على الاراضى الزراعية لأخذ رشاوى من المزارعين ، تعرض العاملين بحماية الاراضى للاحتكاك مع الاهالى حيث يقومون بمواجهة التعديات فى بدايتها بمفردهم دون مساعدة امنية ولا تتدخل الجهات الامنية الا اذا كان هناك حكم قضائى بازالة التعدى ، احيانا تكون الازالة لجزء بسيط من المبنى ثم يقوم المتعدى ببناؤه مرة أخرى مما يشجع على التعدى على الاراضى الزراعية.

**ثالثا– الأثار المترتبة على التعدى الكمى على الاراضى الزراعية فى مصر**

يتناول هذا الجزء من البحث الأثار المترتبة على التعدى الكمى على الاراضى الزراعية فى مصر متضمنا الاثر على صافى الدخل الزراعى ، الاثر على العمالة الزراعية ، الاثر على التكاليف اللازمة لاستصلاح اراضى جديدة لتعويض التعدى الكمى فى الاراضى الزراعية، الاثر على الامن الغذائى فى مصر، وفيما يلى عرضا لذلك :

**أ – الاثر على صافى الدخل الزراعى**

يعد انخفاض صافى الدخل الزراعي احد معايير قياس الاثار المترتبة على التعدى الكمى على الاراضى الزراعية ، هذا وقد تم تقدير صافى الدخل الزراعى لمجموعة من الدورات الزراعية البديلة حيث ان الارض لاتزرع عروة واحدة فقط وانما تزرع دورة زراعية وقد تم اختيار مجموعة من الدورات الزراعية الرئيسية فى الزراعة المصرية ، وقد تم تقدير جملة الخسارة فى صافى الدخل الزراعى نتيجة التعدى على الاراضى الزراعية من خلال ضرب صافى عائد الفدان بالجنيه للدورة الزراعية فى جملة مساحة الاراضى الزراعية التى تم التعدى عليها والبالغة نحو 134 الف فدان ، وقد بلغت جملة الخسارة فى صافى الدخل الزراعى نتيجة التعدى على الاراضى الزراعية اقصاها فى دورة البصل فى العروة الشتوى يعقبه الطماطم فى العروة الصيفى حيث بلغت 1.76 مليار جنيها كمتوسط سنوى للفترة (2007 – 2009 )، وقد بلغت ادناها فى دورة القمح فى العروة الشتوى يعقبه الذرة الشامية فى العروة الصيفى حيث بلغت 694 مليون جنيها . جدول رقم (9).

جدول رقم 9. أثر التعدى الكمى على الاراضى الزراعية فى مصر على صافى الدخل الزراعى كمتوسط سنوى للفترة ( 2007 – 2009 )

| الدورة الزراعية | صافى عائد الدورة الزراعية (جنيه / فدان ) | الخسارة فى صافى الدخل الزراعى* (مليون جنيه) |
|---|---|---|
| **قمح + ذرة شامية صيفى** | **5177** | **693.7** |
| **قمح + ارز صيفى** | **5622** | **753.3** |
| **قمح + بطاطس صفى** | **9327** | **1249.8** |
| **قمح + طماطم صيفى** | **10258** | **1374.6** |
| **برسيم مستديم + ذرة شامية صيفى** | **7338** | **983.3** |
| **برسيم مستديم + ارز صيفى** | **7783** | **1042.9** |
| **برسيم مستديم + بطاطس صفى** | **11488** | **1539.4** |
| **برسيم مستديم + طماطم صيفى** | **12419** | **1664.1** |
| **بصل شتوى + ذرة شامية صيفى** | **8064** | **1080.6** |
| **بصل شتوى + ارز صيفى** | **8509** | **1140.2** |
| **بصل شتوى + بطاطس صفى** | **12214** | **1636.7** |
| **بصل شتوى + طماطم صيفى** | **13145** | **1761.4** |

*حاصل ضرب صافى عائد الدورة الزراعية بالجنيه للفدان فى جملة مساحة الاراضى الزراعية التى تم التعدى عليها خلال الفترة ( 1983 – 3/31 /2008 ) والبالغة نحو 134 الف فدان .

المصدر : جمعت وحسبت من : وزارة الزراعة واستصلاح الاراضى ، قطاع الشئون الاقتصادية ، النشرة السنوية للاحصاءات الزراعية ، أعداد مختلفة .

**ب – الاثر على العمالة الزراعية**

يؤدى التعدى الكمى على الاراضى الزراعية الى فقدان فرص العمل الزراعية التى كانت تستخدمها هذه الاراضى فى الانتاج الزراعى، وقد تم تقدير جملة الخسارة فى فرص العمل الزراعية نتيجة التعدى على الاراضى الزراعية من خلال ضرب احتياجات الفدان من العمالة البشرية للدورة الزراعية فى جملة مساحة الاراضى الزراعية التى تم التعدى عليها والبالغة نحو 134 الف فدان ،وقد بلغت فرص العمل التى فقدت نتيجة التعدى على الاراضى الزراعية اقصاها فى دورة البصل فى العروة الشتوى يعقبه الطماطم فى العروة الصيفى حيث بلغت نحو 99 الف عامل ، وقد بلغت ادناها فى دورة القمح فى العروة الشتوى يعقبه الذرة الشامية فى العروة الصيفى حيث بلغت نحو 39 الف عامل ، وذلك كمتوسط سنوى للفترة (2007 – 2009 )، جدول رقم (10).

**جدول رقم 10. اثر التعدى الكمى على الاراضى الزراعية فى مصر على العمالة الزراعية كمتوسط سنوى للفترة (2007 – 2009 )**

| الدورة الزراعية | الخسارة فى العمالة الزراعية (الف عامل) * |
|---|---|
| **قمح + ذرة شامية صيفى** | 39.1 |
| **قمح + ارز صيفى** | 49.0 |
| **قمح + بطاطس صفى** | 39.9 |

| | |
|---|---|
| **قمح + طماطم صيفى** | 85.9 |
| **برسيم مستديم + ذرة شامية صيفى** | 47.7 |
| **برسيم مستديم + ارز صيفى** | 57.6 |
| **برسيم مستديم + بطاطس صفى** | 48.5 |
| **برسيم مستديم + طماطم صيفى** | 94.5 |
| **بصل شتوى + ذرة شامية صيفى** | 52.4 |
| **بصل شتوى + ارز صيفى** | 62.3 |
| **بصل شتوى + بطاطس صفى** | 53.3 |
| **بصل شتوى + طماطم صيفى** | 99.2 |

* حسبت على اساس ان جملة مساحة الاراضى الزراعية التى تم التعدى عليها خلال الفترة ( 1983 – 3/31 /2008 ) قدبلغت نحو 134 الف فدان ، وان احتياجات الفدان من العمل البشرى هو 43 يوم لمحصول القمح ، 63 يوم لمحصول البرسيم المستديم ، 74 يوم لمحصول البصل الشتوى ، 48 يوم لمحصول الذرة الشامية الصيفى ، 71 يوم لمحصول الارز الصيفى ، 50 يوم لمحصول البطاطس الصيفى ، 157 يوم لمحصول الطاطم الصيفى ، وان عدد ايام العمل فى السنة 312 يوم عمل حيث ان السنة 52 اسبوع و6 ايام عمل فى الاسبوع .

المصدر : جمعت وحسبت من : وزارة الزراعة واستصلاح الاراضى ، قطاع الشئون الاقتصادية ، بيانات غير منشورة .

## ج – الاثر على التكاليف اللازمة لاستصلاح اراضى جديدة لتعويض التعدى الكمى على الاراضى الزراعية

يعد التوسع في استصلاح الأراضي الزراعية أحد المحاور لتعويض التعدى على الاراضى الزراعية داخل الوادى لتحقيق الامن الغذائى المصرى ، وتشير استراتجية التنمية الزراعية حتى 2030 الى انه يمكن التوسع في استصلاح مساحات جديدة من الأراضي الزراعية تقدر بنحو 1.250مليون فدان حتى عام 2017 , تزداد لتصل إلى نحو 3.10 مليون فدان حتى عام 2030. وذلك فى فى ضوء الموارد المائية الحالية ومشروعات تطوير الرى . وتبلغ التكاليف اللازمة لاستصلاح اراضى زراعية جديدة لتعويض الفاقد الكمى فى الاراضى الزراعية القديمة والبالغة حوالى 134 الف فدان خلال الفترة (1983 – 31 /3/ 2008 ) بنحو 335 مليون جنيها ، حيث تقدر تكلفة استصلاح الفدان فى الاراضى الجديدة بنحو 25 الف جنيها ، بالاضافة الى ان انتاجية الفدان فى الاراضى المستصلحة حديثة الاستزراع لا تمثل سوى نحو 79 % لمحصول القمح ، 77 % لمحصول الشعير ، ونحو 70 % لمحصول الفول البلدى ، 34 % لمحصول البرسيم الحجازى ، 29 % لمحصول الذرة الشامية وذلك مقارنة بالانتاجية الفدانية فى الاراضى الزراعية داخل الوادى اى انه لتعويض انتاج فدان من الاراضى القديمة يلزم اضافة اكثر من فدان من الاراضى المستصلحة . جدول رقم ( 11) . مما يؤثربالسالب على الامن الغذائى فى مصر .

**جدول رقم 11. انتاجية الفدان من المحاصيل الرئيسية بالاراضى المستصلحة حديثة الاستزراع عام 2009**

| المحصول | داخل الوادى (طن /فدان ) | الاراضى المستصلحة حديثة الاستزراع (طن / فدان ) | نسبة الانتاجية الفدانية بالاراضى المستصلحة حديثة الاستزراع الى |
|---|---|---|---|

| | | | الانتاجية بالاراضى داخل الوادى |
|---|---|---|---|
| القمح | 2.78 | 2.2 | % 79.1 |
| الشعير | 1.63 | 1.25 | % 76.7 |
| الفول البلدى | 1.46 | 1.02 | % 69.9 |
| البرسيم الحجازى | 48 | 16.3 | % 34 |
| الذرة شامية الصيفى | 3.44 | 1 | % 29 |

المصدر : جمعت وحسبت من :

1 – وزارة الزراعة واستصلاح الاراضى ، قطاع الشئون الاقتصادية ، النشرة السنوية للاحصاءات الزراعية ، 2009 .

2 – الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، نشرة استصلاح الاراضى ، ابريل 2010 .

**د – الأثر على الأمن الغذائى فى مصر**

يتحقق الأمن الغذائي لبلد ما حينما يصبح لدى جميع الأفراد في جميع الأوقات القدرة للحصول على الغذاء الكافي والآمن بكامل عناصره الغذائية للوفاء باحتياجاتهم وأفضلياتهم الغذائية من أجل حياة نشطة وصحية ، و يتضح من ذلك أن مفهوم الأمن الغذائي مفهوم مركب له أبعاد متعددة ويرتبط بتوافر أربعة شروط وهى الاتاحة سواء من المصادر المحلية أو الخارجية (والتي تعتمد على مدى توافر النقد الأجنبي لسداد قيمة الواردات الغذائية كما يشمل أيضًا المساعدات الغذائية) ، والاستقرار بمعنى ضرورة وجود مخزونات غذائية لتوفر الغذاء في جميع الأوقات خاصة بالنسبة للسلع الاستراتيجية وفي مقدمتها الحبوب الغذائية لتجنب الصدمات المفاجئة (مثل الأزمات الاقتصادية أو المناخية او الثورات ..الخ) أو الأحداث الدورية (مثل انعدام الأمن الغذائي الموسمي) ، والحصول على الغذاء والذى يرتبط بحصول جميع الأفراد على كمية من الغذاء الملائم لوجبه متكاملة ، والغذاء الامن والذى يقصد به جميع الظروف والمعايير الضرورية خلال عمليات انتاج وتصنيع وتخزين واعداد الغذاء اللازمة لضمان ان يكون الغذاء امنا وموثوقا به وصحيا وملائما للاستهلاك الادمى .

ويقدر حجم الانتاج الذى يفقد سنويا من المحاصيل الزراعية نتيجة التعدى الكمى على الاراضى الزراعية فى حالة زراعة القمح فى العروة الشتوى يعقبه ذرة شامية فى العروة الصيفى بحوالى 372 الف طن من محصول القمح ، 461 الف طن من محصول الذرة الشامية (على اساس ان جملة التعدى الكمى على الاراضى الزراعية حوالى 134 الف فدان وانتاجية الفدان نحو 2.78 طن لمحصول القمح و 3.44 طن لمحصول الذرة الشامية كمتوسط سنوى للفترة ( 2007 – 2009 ) ، مما أثر على مساهمة الانتاج المحلى فى الامن الغذائى فى مصر، حيث تشير بيانات الجدول رقم (12) الى ان نسبة الاكتفاء الذاتى من السلع الغذائية الاستراتجية عام 2007 قد بلغت نحو 54.4 % لمحصول القمح ، 53.2 % لمحصول الذرة الشامية ، 52.1 % لمحصول الفول البلدى ، 76.9 % من المحاصيل السكرية . و من المستهدف رفع نسبة الاكتفاء الذاتى عام 2030 الى 80.8 % لمحصول القمح ، 91.9 % لمحصول الذرة الشامية ، 90.6 % لمحصول الفول البلدى ، 93.3 % لمحصول السكرية. الامر الذى يواجه صعوبة فى تحقيقه مالم يتم الحد من استمرار ظاهرة التعدى الكمى والتدهور النوعى فى الاراضى الزراعية .

وبالنظر الى الظروف التى تمر بها مصر بعد ثورة 25 يناير 2011 نجد أن أهم شروط تحقيق الأمن الغذائى فى الوقت الراهن هو اتاحة الغذاء وعلى ان يتم توفير الشطر الاكبر من سلع الغذاء الرئيسية من المصادر المحلية حيث ان الاعتماد على المصادر الخارجية يتطلب توفير النقد الاجنبى اللازم لسداد قيمة الواردات الغذائية الامر الذى يواجه صعوبة فى توفيره فى الوقت الراهن لانخفاض مصادر الحصول عليه ( السياحة – الصادرات – قناة السويس – تحويلات العاملين بالخارج ) . وتجدر الاشارة الى أن الاحتياطى من النقد الاجنبى لدى البنك المركزى المصرى قد انخفض من نحو 36 مليار دولار فى نهاية ديسمبر 2010 الى نحو 24 مليار دولار فى نهاية سبتمبر 2011 بانحفاض بلغ نحو 12 مليار دولار. وعلى ذلك فلن يتم تحقيق هدف زيادة الاعتماد على الذات فى توفير السلع الغذائية الرئيسية الا من خلال الحد من التعدى الكمى والتدهورالنوعى فى الاراضى الزراعية ، واستصلاح الاراضى الجديدة ، وتطوير الانتاجية الفدانية .

**جدول رقم 12. الوضع الراهن والمستهدف لنسب الاكتفاء الذاتي من أهم السلع الغذائية الاستراتجية في مصر حتى عام 2030**

( % )

| السلعة | 2007 | 2017 | 2030 |
|---|---|---|---|
| القمح | 54.4 | 73.9 | 80.8 |
| الذرة الشامية | 53.2 | 78.3 | 91.9 |
| فول بلدي | 52.1 | 69.6 | 90.6 |
| السكر | 76.9 | 81.9 | 93.3 |
| البطاطس | 180.4 | 177.9 | 184.9 |
| الطماطم | 103.5 | 126.1 | 172.0 |
| الموالح | 134.5 | 154.5 | 176.9 |
| العنب | 128.5 | 144.9 | 165.1 |
| الألبان | 90.6 | 98.2 | 100 |
| لحوم حمراء | 66.9 | 77.3 | 93.4 |
| لحوم بيضاء | 100.4 | 100 | 100 |
| البيض | 100 | 100 | 100 |

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى ، استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة حتى عام 2030.

**رابعا : دور الظهير الصحراوى فى الحد من ظاهرة التعدى على الاراضى الزراعية وتحقيق الأمن الغذائى**

فى اطار الحد من ظاهرة التعدى على الاراضى الزراعية بالبناء وذلك بالتوسع العمرانى فى اطراف المحافظات و زيادة مساحات الاراضى المستصلحة لزيادة الاعتماد على الذات فى تحقيق الامن الغذائى ، فقد استهدفت الحكومة إنشاء 400 قرية جديدة فى الظهير الصحراوى خلال الفترة (2006–2011 ) منها 262 قرية جديدة تعتمد على النشاط الزراعى و138 قرية جديدة تعتمد على الأنشطة الخدمية والتعدين والتصنيع الزراعى جدول رقم (13) ، وتتراوح المسافة بين القرى القديمة وقرى الظهير

الصحراوى من 2 – 5 كم ، وتتكون كل قرية من 50 – 100 بيت ريفى والبيت عبارة عن دور واحد على مساحة 200 م2 منها 75 م2 للسكن ويقام على المساحة المتبقية حظائر للثروة الداجنة والثرة الحيوانية. الا انه قد لوحظ ان ما تم تنفيذه من قرى الظهير الصحراوى حتى عام 2010 هو 36 قرية تمثل نحو 9 % فقط من اجمالى عدد القرى المستهدف انشائها فى الظهير الصحراوى .

**جدول رقم 13. خطة الدولة فى مجال انشاء قرى الظهير الصحراوى على مستوى الجمهورية خلال الفترة (2006 – 2011)**

| البيان | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | الجملة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| قرى تعتمد على النشاط الزراعى | | | 35 | | | | 262 |
| | | | | 227 | | | |
| قرى تعتمد على انشطة خدمية ( تصنيع زراعى – خدمى ) | | | 15 | | | | 138 |
| | | | | 22 | | | |
| | | | | | 25 | | |
| | | | | | 34 | | |
| | | | | | | 42 | |

المصدر : وزارة الاسكان والمرافق والمرافق والتنمية العمرانية ، ادارة التعمير ، بيانات غير منشورة.

وبدراسة التوزيع الجغرافى لقرى الظهير الصحراوى التى تم انجازها حتى عام 2010 لوحظ انها تتركز فى محافظات الوجه القبلى فقط ، وتحتل محافظة سوهاج المرتبة الاولى حيث بلغ عدد قرى الظهير الصحراوى التى تم انشائها بها 7 قرى تمثل نحو 19.4 % من اجمالى قرى الظهير الصحراوى التى تم انشائها على مستوى الجمهورية والبالغة 36 قرية ، وتحتل محافظة الفيوم المرتبة الاخيرة بعدد 2 قرية تمثل 5.6 % من اجمالى قرى الظهير الصحاروى التى تم انشائها على مستوى الجمهورية . جدول رقم (14) . ومن الملاحظ عدم انشاء قرى فى الظهير الصحراوى بمحافظات الوجه البحرى والتى يتركز بها مساحات التعدي على الاراضى الزراعية فى مصر على الرغم من وجود ظهير صحراوى بها مما سيؤدى الى استمرار التعدى بالبناء على الاراضى الزراعية فى محافظات الوجه البحرى مما سيؤثر بالسالب على الامن الغذائى المصرى .

**جدول رقم 14. التوزيع الجغرافى لقرى الظهير الصحراوى التى تم انجازها على مستوى محافظات الجمهورية حتى عام 2010**

| المحافظة | المرحلة الاولى | المرحلة الثانية | الجملة | % من الاجمالى |
|---|---|---|---|---|
| الفيوم | 2 | 0 | 2 | 5.6 |
| بنى سويف | 2 | 2 | 4 | 11.1 |
| المنيا | 2 | 4 | 6 | 16.7 |
| اسيوط | 2 | 2 | 4 | 11.1 |
| سوهاج | 3 | 4 | 7 | 19.4 |
| قنا | 2 | 3 | 5 | 13.9 |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| اسوان | 2 | 2 | 4 | 11.1 |
| الاقصر | 0 | 4 | 4 | 11.1 |
| الاجمالى | 15 | 21 | 36 | 100.0 |

المصدر: وزارة التنمية المحلية ، الادارة العامة للادارة المحلية ، موقع الوزارة على شبكة الانترنت .

**ويتطلب نجاح قرى الظهير الصحراوى فى الحد من التعديات على الاراضى الزراعية وتحقيق الامن الغذائى فى مصر مايلى :**

– ان توفر الحكومة البنية الاساسية والخدمات العامة (مواصلات – أسواق – مخابز – مدارس – دور عبادة – عيادات صحية وبيطرية – امن – بريد – اماكن للترفيه – الخ ) بقرى الظهير الصحراوى قبل الشروع فى نقل المستوطنين اليها دعما لاستقرارهم بالارض وحتى يمكن توفير العمالة اللازمة لاجراء العمليات الزراعية المختلفة بالاراضى المستصلحة فى قرى الظهير الصحراوى .

– الاهتمام بالتصنيع الزراعى فى قرى الظهير الصحراوى للمساهمة فى الحد من الفاقد التسويقى من ناحية وتعظيم القيمة المضافة لانتاج الزراعى من ناحية أخرى .

– تشجيع اقامة جمعيات تعاونية زراعية لتقوم بدور فعال فى توفير مستلزمات الانتاج الزراعى بالأجل وتسويق المحاصيل الزراعية للاعضاء بقرى الظهير الصحراوى .

– انشاء خط ائتمان بالبنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى لتوفير التمويل الذى يتناسب مع احتياجات المشروعات الانتاجية والتسويقية والخدمية بقرى الظهير الصحراوى .

– الدقة فى اختيار المنتفعين بقرى الظهير الصحراوى .

– تحديد حجم المزراع الجديدة فى قرى الظهير الصحراوى وفقا للكفاءة الانتاجية للاراضى الزراعية من ناحية ومقدرة المنتفع الحالية والمرتقبة على استثمارها من ناحية أخرى .

**وفى ضوء النتائج التى توصل اليها البحث فانه يوصى بمايلى :**

- زيادة الحد الادنى لغرامات مخالفة البناء على الاراضى الزراعية لتصل الى 200 ضعف القيمة الايجارية لفدان القمح كما كانت عام 1983 لتكون رادعة واكثر فعالية فى الحد من التعدى على الاراضى الزراعية .
- عدم السماح بتوصيل المرافق للمبانى التى تم اقامتها بالتعدى على الاراضى الزراعية .
- فى حالة استمرار السماح بالبناء على الاراضى الزراعية للمنفعة العامة وللمشروعات التى تخدم الانتاج الزراعى فانه يجب أن تقام هذه المشروعات على الاراضى الزراعية التى تقع فى الفئات الانتاجية (الرابعة والخامسة ) المنخفضة .
- ضرورة العمل على التوسع الرأسى فى المبانى بالمناطق الريفية حيث أنه لايسمح حاليا بالبناء لأدوار مرتفعة مما يضطر المزارعين الى التعدى على الاراضى الزراعية المجاورة .
- عدم التصريح بالإحلال والتجديد للمبانى التى تم إقامتها بالمخالفة على الأراضى الزاعية .
- اعادة النظر فى سياسة التوطين فى القرى المزمع انشائها بالظهير الصحراوى بحيث تصبح مجتمعات جاذبة بما يساعد على اعادة توزيع الخريطة السكانية .

- الاستمرار فى مشروعات تحسين وصيانة الاراضى الزراعية للحد من الفاقد النوعى فى الاراضى الزراعية وتحقيق درجة أعلى فى الاعتماد على الانتاج المحلى لتحقيق الامن الغذائى فى مصر .
- التوسع في استصلاح الأراضي الزراعية فى ضوء الموارد المائية الحالية ومشروعات تطوير الرى ، حيث يعد أحد المحاور لتعويض الفاقد فى الاراضى الزراعية داخل الوادى وتحقيق الامن الغذائى فى مصر .
- البدء فى انشاء قرى الظهير الصحراوى بمحافظات الوجه البحرى والتى يتركز بها مساحات التعدي بالبناء على الاراضى الزراعية فى مصر كما هو الحال بمحافظات الوجه القبلى للحد من التعدى بالبناء على الاراضى الزراعية والمساهمة فى تحقيق الامن الغذائى فى مصر .
- تشجيع ونشر ثقافة استئجار المبانى السكنية فى المناطق الريفية حتى يقوم ملاك المبانى السكنية غير المستغلة بتأجيرها وتوفير المساكن فى المناطق الريفية للحد من التعدى على الاراضى الزراعية بالبناء .

**الملخص**

تتمثل مشكلة البحث فى استمرار ظاهرة التعدى على الاراضى الزراعية بالبناء على الرغم من وجود التشريعات الزراعية التى تجرم ذلك مما أدى الى التناقص المستمر لمتوسط نصيب الفرد من الاراضى الزراعية فى مصر، بالاضافة الى استمرار تدهورانتاجية الاراضى الزراعية ، مما سيؤثرعلى معدلات الاعتماد على الذات في توفير سلع الغذاء الإستراتيجية لتحقيق الامن الغذائى فى مصر ، بالاضافة الى الاثرعلى صافى الدخل الزراعى ، وتفاقم مشكلة البطالة فى المناطق الريفية ، إذا استمر الحال على ذلك .

واستهدف البحث تقييم اثر التعد ى على الأراضى الزراعية على الامن الغذائى فى مصر ، واقتراح الاساليب التى من شأنها الحد من التعد ى على الأراضى الزراعية فى مصر لزيادة الانتاج الزراعى على المستوى القومى ، ومن ثم رفع معدلات الاكتفاء الذاتى من السلع الزراعية وتخفيض العجز فى الميزان التجارى الزراعى ، والحد من تفاقم مشكلة البطالة بين الريفيين . واستخدم البحث اسلوب التحليل الوصفى لتحقيق هدف البحث .

وأوضحت النتائج ان جملة مساحة الاراضى الزراعية التى تم التعدى عليها بالبناء خلال الفترة (1983 – 31 /3 /2008 ) قد بلغت حوالى 134 الف فدان منها نحو18.9 الف فدان تمثل 14.1 % مشروعات النفع العام ، وحوالى 27.7 الف فدان تمثل 20.7 % مساكن خاصة ومشروعات انتاج حيوانى ، فى حين بلغت مساحة الاراضى الزراعية التى تم البناء عليها بالمخالفة حوالى 87.5 الف فدان تمثل 65.2 % . كما بلغت جملة الفاقد النوعى فى الاراضى الزراعية نتيجة تدهور انتاجيتها نحو 658.7 الف فدان .

كما أوضحت نتائج البحث ان اهم اسباب التعدى على الاراضى الزراعية بالبناء فى مصر تتمثل فى كل من زيادة عدد الأسر الريفية ، وضعف غرامة مخالفة البناء على الاراضى الزراعية ، والاستثناءات من حظر البناء على الاراضى الزراعية ، ووجود نسبة كبيرة من الاراضى الزراعية المصرية ضمن الفئات الانتاجية المنخفضة مما يشجع ملاكها على تحويلها الى انشطة غير زراعية

، والسماح بتوصيل المرافق الى المبانى المخالفة على الاراضى الزراعية ، ومحدودية انتشار ظاهرة تأجير المبانى السكنية فى المناطق الريفية .

وأوضحت النتائج ان اهم الأثار المترتبة على التعدى الكمى على الاراضى الزراعية فى مصر قد تمثلت فى خسارة صافى الدخل الزراعى حوالى 1.76 مليار جنيها كمتوسط سنوى للفترة (2007 – 2009 ) فى الدورة الزراعية البصل فى العروة الشتوى يعقبه الطماطم فى العروة الصيفى ، بالاضافة الى نحو 335 مليون جنيها تكاليف استصلاح اراضى زراعية جديدة لتعويض التعدى الكمى على الاراضى الزراعية القديمة بالاضافة الى ان انتاجية الفدان فى الاراضى المستصلحة حديثة الاستزراع لا تمثل سوى نحو 79 % لمحصول القمح ، 77 % لمحصول الشعير ، ونحو 70 % لمحصول الفول البلدى ، 34 % لمحصول البرسيم الحجازى ، 29 % لمحصول الذرة الشامية وذلك مقارنة بالانتاجية الفدانية فى الاراضى الزراعية داخل الوادى. مما يؤثربالسالب على الامن الغذائى المصرى . بالاضافة الى خسارة فى الانتاج من المحاصيل الزراعية بلغت حوالى 362 الف طن من محصول القمح ، 461 الف طن من محصول الذرة الشامية وذلك فى حالة زراعة القمح فى العروة الشتوى يعقبه ذرة شامية فى العروة الصيفى مما أثر على مساهمة الانتاج المحلى فى الأمن الغذائى المصرى حيث أن نسبة الاكتفاء الذاتى من السلع الغذائية الاستراتجية عام 2007 قد بلغت نحو 54.4 % لمحصول القمح ، 53.2 % لمحصول الذرة الشامية ، 52.1 % لمحصول الفول البلدى ، 76.9 % من المحاصيل السكرية .

كما اوضحت النتائج أن الحكومة قد استهدفت إنشاء 400 قرية جديدة فى الظهير الصحراوى خلال الفترة (2006 – 2011 ) للحد من ظاهرة التعدى على الاراضى الزراعية بالبناء وذلك بالتوسع العمرانى فى اطراف المحافظات و زيادة مساحات الاراضى المستصلحة لتحقيق درجة اعلى من الاعتماد على الذات فى تحقيق الامن الغذائى فى مصر ، الا انه قد لوحظ ان ما تم تنفيذه من قرى الظهير الصحراوى حتى عام 2010 هو 36 قرية فقط تمثل حوالى 9 % من اجمالى عدد القرى المستهدف انشائها فى الظهير الصحراوى .

وقد أوصى البحث بزيادة الحد الادنى لغرامات البناء على الاراضى الزراعية لتصل الى 200 ضعف القيمة الايجارية لفدان القمح كما كانت عام 1983 لتكون رادعة واكثر فعالية فى الحد من التعدى على الاراضى الزراعية ، عدم السماح بتوصيل المرافق للمبانى التى تم اقامتها بالتعدى على الاراضى الزراعية ، و التوسع في استصلاح الأراضي الزراعية فى ضوء الموارد المائية الحالية ومشروعات تطوير الرى ، والاستمرار فى مشروعات تحسين وصيانة الاراضى الزراعية للحد من التدهور النوعى فى الاراضى الزراعية وتحقيق درجة اعلى فى الاعتماد على الانتاج المحلى لتحقيق الامن الغذائى فى مصر .

## الملاحق

**جدول رقم 1. تطور متوسط نصيب الفرد من الأراضى الزراعية فى مصر خلال الفترة (1983– 2010 )**

| السنوات | عدد السكان | المساحة المزروعة | نصيب الفرد من المساحة المزروعة |
|---|---|---|---|

| | (مليون نسمة) | (مليون فدان) | (فدان / نسمة) | (قيراط / نسمة) |
|---|---|---|---|---|
| 1983 | 44.02 | 5.84 | 0.133 | 3.18 |
| 1984 | 45.24 | 5.83 | 0.129 | 3.09 |
| 1985 | 46.55 | 5.98 | 0.128 | 3.08 |
| 1986 | 47.75 | 6.01 | 0.126 | 3.02 |
| 1987 | 48.82 | 5.93 | 0.121 | 2.92 |
| 1988 | 49.83 | 6.19 | 0.124 | 2.98 |
| 1989 | 50.86 | 6.27 | 0.123 | 2.96 |
| 1990 | 51.91 | 6.92 | 0.133 | 3.20 |
| 1991 | 52.99 | 7.02 | 0.132 | 3.18 |
| 1992 | 54.08 | 7.12 | 0.132 | 3.16 |
| 1993 | 55.20 | 7.18 | 0.130 | 3.12 |
| 1994 | 56.34 | 7.18 | 0.127 | 3.06 |
| 1995 | 57.51 | 7.82 | 0.136 | 3.26 |
| 1996 | 58.74 | 7.56 | 0.127 | 3.09 |
| 1997 | 60.08 | 7.72 | 0.130 | 3.08 |
| 1998 | 61.34 | 7.76 | 0.128 | 3.04 |
| 1999 | 62.64 | 7.85 | 0.127 | 3.01 |
| 2000 | 63.98 | 7.83 | 0.124 | 2.94 |
| 2001 | 65.30 | 7.94 | 0.120 | 2.92 |
| 2002 | 66.63 | 8.15 | 0.121 | 2.94 |
| 2003 | 67.97 | 8.11 | 0.118 | 2.86 |
| 2004 | 69.30 | 8.28 | 0.118 | 2.87 |
| 2005 | 70.65 | 8.38 | 0.117 | 2.85 |
| 2006 | 72.01 | 8.41 | 0.117 | 2.80 |
| 2007 | 74.46 | 8.42 | 0.113 | 2.71 |
| 2008 | 75.84 | 8.43 | 0.111 | 2.67 |
| 2009 | 77.19 | 8.78 | 0.114 | 2.73 |
| 2010 | 78.50 | 8.80 | 0.112 | 2.69 |

المصدر: جمعت وحسبت من :

1 – الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، الكتاب الإحصائي السنوي ، أعداد متفرقة .

2 – وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي ، قطاع الشئون الاقتصادية ، نشرة الاقتصاد الزراعى ، أعداد متفرقة.

## المراجع


1) محمود صادق العضيمى ، الموارد الارضية ، دار التعاون للطبع والنشر ، القاهرة ، 1974 .

2) مجلس الشورى ، الفاقد فى الاقتصاد المصرى واثره على معدلات التنمية الاقتصادية فى مصر ، القاهرة ، ديسمبر 1990 .

3) اسما عمر البلاسى ، بعض مشاكل استغلال الموارد الارضية الزراعية واثرها على التنمية ، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعى ، المجلد الثانى ، العدد الاول ، مارس 1992 .

4) محمد مدحت مصطفى ، اقتصاديات الاراضى الزراعية ( الاسس والنظريات والتطبيق ) ، مكتبة الاشعاع، الاسكندرية ، 1998 .

5) ابراهيم عبدالمطلب أحمد غانم ، دراسة اقتصادية للمشكلة السكانية الارضية فى مصر ( حالة دراسية للحد من المشكلة بمحافظة المنوفية ) ، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعى ، المجلد الحادى عشر ، العدد الاول، مارس 2001 .

6) علـى عبـدالرحمن علـى ، دراسـة تحليليـة لأهـم المحـددات المـؤثرة علـى التنميـة الزراعيـة المسـتدامة ، نـدوة الاقتصاد المصرى وتحديات التنمية الزراعية المتواصلة ، المؤتمر السابع والعشرون للاحصاء وعلوم الحاسب وتطبيقاته ، معهد بحوث الاقتصاد الزراعى ، ابريل 2002 .

**7)** نسرين عبد العزيز ،على إبراهيم محمد ، دورالسياسة الزراعية في الحفاظ على الاراضى الزراعية ، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي ، المجلد السابع عشر، العدد الرابع ، ديسمبر 2007 .

**8)** معهد بحوث الاقتصاد الزراعي ، قسم بحوث اقتصاديات الاراضي ، التصنيف الاقتصادي للاراضي الزراعية ، 2008 .

9) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوى ،2009.

**10)** الهيئة العامة للاستعلامات ، كتاب الاحصاء السنوى ، 2009 .

**11)** الهيئة العامة للتخطيط العمرانى ، قطاع البحوث والدراسات والتخطيط العمرانى ، تأكل الاراضى الزراعية من منظور التخطيط العمرانى فى مصر ، يناير 2007 .

12) الوقائع المصرية ، العدد 168 ، 20 يوليو 2009 .

13) وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى ، مجلس بحوث الزراعة والتنمية ، استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة حتى عام 2030، 2009 .

14) وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى ، التشريعات الزراعية ، موقع الوزارة على شبكة الانترنت.

15) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، مصر 2010 ، لمحة احصائية ، العدد الثانى ، يونيو 2010 .

16) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، نشرة استصلاح الاراضى ، ابريل 2010 .

17) وزارة التنمية المحلية ، الادارة العامة للادارة المحلية ، موقع الوزارة على شبكة الانترنت .

18) وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي ، الإدارة المركزية لحماية الأراضي ، إدارة الإحصاء .

19) محمد عبدالنبى دسوقى ، أسباب التعدى على الأراضى الزراعية أثناء ثورة 25 يناير 2011 (دراسة حالة بمحافظة القليوبية ) ، ندوة تداعيات الوضع الراهن على القطاع الزراعى المصرى وسبل المواجهة ، معهد بحوث الاقتصاد الزراعى ، الاربعاء 16 /2 /2011 .

# FARMLAND INFRINGEMENT AND ITS IMPACT ON FOOD SECURITY IN EGYPT

**ALI ABD EL-MOHSEN ALI**

*Agricultural Economics Research Institute – ARC, Dokki, Giza*

(Manuscript received 3 June 2011)

***Abstract***

Farmland infringement for the purpose of construction has become a serious problem in Egypt that negatively affects the average per capita of arable land and soil fertility in Egypt. On the other hand, this situation negatively affects Egypt's self-sufficiency rates of agricultural commodities, agricultural income, and employment in rural areas. However, farmland infringement is completely forbidden by the Egyptian agricultural legislation.

In this regard, the current study aims at assessing the impact of farmland infringement on food security in Egypt, besides recommend schemes that would reduce farmland infringement, increase the Egyptian agricultural production, raise Egypt's self-sufficiency rates of agricultural commodities, and reduce the deficit in agricultural trade balance, and reduce the problem of unemployment in rural areas. Moreover, the current study used descriptive analysis to achieve its goals.

The main results of this study showed that the total area of agricultural land that had been infringed by the construction during the period (1983-31/3/2008) reached about 134.0 thousand feddans, out of which about 18.4 thousand feddans (representing 13.7%) are used for public projects, and about 27.7 thousand feddans (representing 20.7%) are used for private houses and projects for livestock production. However, the total area of agricultural land that had been infringed by the construction in violation reached about 87.5 thousand feddans, representing 65.2%. Moreover, the total qualitative loss of farmland due to productivity deterioration reached about 658.7 thousand feddans.

Besides, the results showed that the most important reasons behind farmland infringement by construction in Egypt are the increasing number of rural households, the poor fine on violation for construction on farmlands, the exceptions to prohibit construction on farmlands, the large proportion of low productivity agricultural land which encourages their owners to turn them into non-agricultural activities, allowing facilities to connect the buildings illegally constructed on farmlands, and the limited residential rental buildings in rural areas. On the other hand, the

results indicated the loss of agricultural income as the most important impacts of farmland quantitative infringement in Egypt, reaching an annual average of about L.E. 1.76 billion for the period (2007-2009) in a crop rotation of winter onion followed by summer tomato. Moreover, the costs of reclaiming new lands to compensate for quantitative farmland infringement reaching about L.E. 335 million is another important effect of farmland quantitative infringement in Egypt.

Besides, the yields of wheat, barley, faba bean, alfalfa, and maize in new reclaimed land are lower than those in the Nile Valley reaching only about 79%, 77%, 70%, 34% and 29% of the yields of these crops in the Nile Valley, respectively. This in turn, negatively affects food security in Egypt. Furthermore, the loss of agricultural production reaching about 362 and 461 thousand tonnes of wheat and maize, respectively in a crop rotation of wheat in winter followed by maize in summer which affected the contribution of domestic production in food security, where the self-sufficiency rate of strategic food commodities in 2007 reached about 54.4%, 53.2%, 52.1% and 76.9% for wheat, maize, faba bean and sugar crops, respectively.

However, the results showed that the Government of Egypt targets the establishment of 400 new villages in the hinterland desert during the period (2006-2011) to reduce the farmland infringement for the purpose of construction through the urbanization in the borders of the governorates and increase the reclaimed land to achieve higher degree of self-reliance in achieving security Food in Egypt. However, the study showed that only 36 villages were established until the year 2010, representing about 9% of the 400 targeted villages.

Finally, the study recommends strengthening the Egyptian agricultural legislation regarding the violation for construction on farmlands by increasing the minimum fine on this kind of violation to reach 200 times the rental value of one feddan cultivated by wheat as it was in the year 1983 thus, prohibit facilities to connect the buildings illegally constructed on farmlands, the expansion of land reclamation in the light of current available water resources, executing land conservation projects, and achieving a higher degree of reliance on domestic production to achieve food security in Egypt.